

جامعة الجزائر ابن خلدون - تيارت -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر

المستوى سنة ثالثة ليسانس علوم سياسية

2020-2019

الدكتور: سعدي توفيق

عنوان المحاضرة

. السياسة النقدية .

تمهيد :

يمكن القول أن السياسة النقدية نعبر من أبرز الآليات الدقيقة والحساسة في السياسة الاقتصادية ، بحيث تعتبر الآلية إلي من خلالها يتم التحكم فعليا في وتيرة النمو الاقتصادي باعتبار أن العملية المالية تمثل التعبير الفعلي لحركة الاقتصاد ومخرجاته الملحوظة ميدانيا وقبل أن نتطرق إلى الوضعية الجزائرية سوف نحاول تحديد بعض المفاهيم في ضوء النظرية العلمية عموما وذلك عل النحو الآتي :

1/ مفهوم السياسة المالية :

يرتكز مفهوم السياسة النقدية والمالية على الآلية التي يتم من خلالها تحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق الأهداف التي تم تحديدها من خلال خيارات السياسة الاقتصادية ، إذ يتم اللجوء إلى زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترة مايعرف بالانكماش الاقتصادي ، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بغرض كسب رهان الاستقرار و تحقيق التوازن الاقتصادي.

وبتعبير مختصر فإن السياسة النقدية هي تلكم الاستراتيجية المنتهجة من قبل الدولة في سبيل التحكم الأمثل في توجيه الاقتصاد الوطني الكلي نحو رفع وتائر نموه وبلوغ الاستقرار الاقتصادي .

2/ أهداف السياسة النقدية :

يمكن القول على هذا المستوى أن السياسة النقدية ، هي أحد وأهم الأدوات المنهجية لتحقيق سيادة الدولة في رسم وبسط ملامح سياستها الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس يمكن حصر أهداف السياسة الاقتصادية على النحو الآتي:

- تحقيق مؤشرات الاستقرار النقدي ، وهو المتغير الأهم في مقاومة مشكلة التضخم.
- السيولة و ضمان الصرف بما يساهم متواليا على قيمة العملة ، ذلك أنأي خلل من هذا النوع سوف يؤدي إلى مشكلات كبيرة على صعيد الاستثمار وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالتجارة الخارجية
- تشجيع النمو الاقتصادي وتحرير فعلي للمبادرة نحو جلب العملة
- توسيع نطاق السوق المالية وتطوير آليات ووسائل تقنية متطورة تضمن السرعة والمرونة والدقة تبعا للتطورات المرحلة الاقتصادية العالمية
- تثبيت السياسة الاقتصادية للدولة باليات عمل فعلية ملموسة .

2/ السياسة النقدية وتوازن العمالة :

و يتحدد هذا المفهوم في مرحلة الأزمات المفاجئة ، بحيث يتم اللجوء إلى هذا المفهوم الكلاسيكي لمعالجة حالة الجمود بالنسبة للأجور النقدية ومايمكن أن ينجر من كساد وبطالة ، إذ أن ارتفاع الأسعار بفعل سياسة نقدية توسعية سوف يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وهو ما يمكن أن يشكل حافزا لدى منشآت الأعمال على زيادة الاستخدام وزيادة الإنتاج وصولا إلى حالة العمالة الكاملة وهو مايقود سياسة إلى التدخل نحو زيادة العرض النقدي ، بما يسمح بارتفاع الأسعار بدرجة كافية تسمح باستعادة مستوى الأجر الحقيقي الذي يتفق مع الاستخدام الكامل للموارد .

3/ اتجاه السياسة النقدية في الجزائر :

يمكن القول أنه لوقمنا بتتبع المنحنيات التاريخية للسياسة المالية في الجزائر ، سوف نجد أن تلك الأداة أي السياسة المالية ارتبطت في كل مرة بتسيير أزمة ما ، فانطلاقا 1967 إلى غاية 1987 ، وهي المرحلة التي عاشت فيها البلاد تحت أطر التخطيط وتبني الخيار الاشتراكي كمنهج وإطار تقني للتنمية الاقتصادية ، بحيث شهدت كل هذه الفترة ارتفاعا كبيرا للإنفاق العمومي وذلك ما توضحه نسبة 25.98% سنة 1967، وهي النسبة التي ظلت في ارتفاع مستمر إلى غاية 1986 بحيث وصلت إلى حوالي 43% وهي نسبة كبير مقتطعة من الناتج الإجمالي الخام ، والذي كان مصدره الأول النفط أي سعر البرميل ، لقد كان لزاما وباندلاع أزمة 1986 مراجعة هذه القضية الاقتصادية النقدية ، اذ كان من البديهي مراجعة الأمر ، ذلك أن تلك الأزمة كشفت على هشاشة خيارات الاقتصاد الوطني ومنه كان من الضروري بعث سياسة نقدية جديدة ، وقد تجلى ذلك مع مطلع التسعينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وهو ما تجسد في قانون الإصلاح الضريبي ، مع محاولة تقليل تدخل الدولة وفسح المجال للمبادرة الحرة ، ولعل هذا الخيار كلف في الجهة المقابلة اجتماعيا معدلات مرتفعة للبطالة بلغت 28 % سنة 1999، وخلال هذه الفترة كانت معدلات النمو سالبة وعلى عكس إرادة وتوقعات السياسة المالية .

وعليه كان لزاما على الدولة تبني سياسة نقدية انطلاقا من سنة 1999. ولعل توجه الجزائر نحو سياسة استثمارية قامت بالأساس على البنى التحتية مع ارتفاع محصول ارتفاع سعر البرميل دفع إلى مزيد من عرض للنقود وهو ما استدعى ضبط الكتلة النقدية 2010-2014

4/ سياسة التعقيم النقدي :

هي سياسة يتبعها البنك المركزي لتجاوز تأثيرات التدفقات المالية الأجنبية على عرض النقود، من خلال اتخاذ إجراءات مضادة للتوسع بخلق النقود من قبل الجهاز البنكي نتيجة لزيادة التدفقات المالية الأجنبية، ذلك أنها الخط الدفاعي الأول ضد الآثار غير المرغوب فيها للزيادات في تدفقات رأس المال التي يمكن تطبيقها بسرعة، كما يحول دون زيادة العجز في الحساب الجاري، بينما يحتجز مبالغ كبيرة في صورة احتياطي رسمي مما يحد من تأثير البلد عند مواجهة انعكاس التدفقات الرأسمالية.

خلاصة:

يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر عرفت محطات كبيرة إلا أن الخط المشترك في كل المحطات هو أن الدولة لم تسمح في كل مرة بتركيز الضغط على البعد الاجتماعي مراعية برغم الكثير من الصعوبات خلق التوازن قدر الإمكان ، من جهة أخرى ظل سعر البرميل فيصلا أساسيا في كل محطات العملية .

مراجع المحاضرة :

1. لحو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية الآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي ، ط1 مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت 2010